المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٥
مقدمة الكتاب	٧
الباب الاول	
شروط مسؤولية الدولة عن اخطاء موظفيها	١٥
الفصل الاول : علاقة التبعية .	١٨
المبحث الاول : عناصر التبعية المختلف بشأنها .	٢٣
المطلب الاول : عنصر الحق في الاختيار .	٢٤
المطلب الثاني : عنصر التبعية الاقتصادية .	٢٨
المطلب الثالث : عنصر العمل لحساب الادارة .	٣١
المبحث الثاني : عناصر التبعية المتفق عليها .	٣٤
المطلب الاول : عنصر السلطة الفعلية .	٣٦
المطلب الثاني : عنصر الرقابة والتوجيه .	٤١
الفصل الثاني : خطأ الموظف المرتبط بوظيفته .	٤٨
المبحث الاول : خطأ يرتكبه الموظف يضر بالغير .	٤٨
أولا : مسؤولية الدولة وفكرة تدرج الخطأ .	٥٢

Scanned by CamScanner

ثانيا : اثبات خطأ الموظف او فعله الضار ٥٨
المبحث الثاني : ارتباط الخطأ بالوظيفة ٦٥
المطلب الاول : الارتباط المادي بين الخطأ والوظيفة ٦٨
اولا : اثر الرابطة الزمنية بين الخطأ والوظيفة ٦٩
ثانيا : اثر الارتباط المكاني بين الخطأ والوظيفة ٧٢
المطلب الثاني : الارتباط السببي بين الخطأ والوظيفة ٧٣
الفرع الاول : الارتباط السببي مع العمل الوظيفي ٧٤
الفرع الثاني : الارتباط السببي مع الوسائل والادوات التي تهيؤها الوظيفة ٨٠
اولا : موقف القضاء المصري ٨١
ثانيا : موقف القضاء الفرنسي ٨٤
١-قضاء الدائرة المدنية ٨٥
٢- قضاء الدائرة الجنائية ٨٦
٣- قضاء مجلس الدولة الفرنسي ٨٧
ثالثا : القانون العمومي الانجليزي ٨٨
الفرع الثالث : موقف المشرع والقضاء العراقيين من ارتباط الخطأ بالوظيفة ٨٩
اولا : عدم وضوح المسألة في القانون المدني العراقي ٨٩
ثانيا : الاخذ بالارتباط السببي ممكنا وفق التشريع العراقي ٩١
ثالثا : موقف القضاء العراقي من هذه المسألة ٩٤

Scanned by CamScanner

الباب الثاني

التكييف القانوني لمسؤولية الدولة عن اخطاء موظفيها ٩٧

الفصل الاول : الطبيعة القانونية لمسؤولية الدولة عن اخطاء موظفيها ١٠٠

المبحث الاول : النظرية القائلة بالمسؤولية المباشرة للدولة ١٠١

المبحث الثاني : النظرية القائلة بالمسؤولية غير المباشرة للدولة ١١١

المبحث الثالث : طبيعة مسؤولية الدولة في التشريع العراقي ١٢٣

الفصل الثاني : اساس مسؤولية الدولة عن اخطاء موظفيها ١٣٦

المبحث الاول : المذهب الشخصي في اساس مسؤولية الدولة ١٣٧

المطلب الاول : الخطأ المنسوب الى الدولة ١٣٨

الفرع الاول : نسبة الخطأ الى الدولة في الفقه الاداري ١٣٨

الفرع الثاني : نسبة الخطأ الى الدولة في الفقه المدني ١٤٢

المطلب الثاني : نظرية افترض الخطأ بجانب الدولة ١٤٦

الفرع الاول : الخطأ المفترض في اختيار الموظف ١٤٧

الفرع الثاني : الخطأ المفترض في رقابة وتوجيه الموظف ١٥٠

الفرع الثالث : القانون المدني العراقي يقيم المسؤولية على اساس الخطأ . ١٥٧

المبحث الثاني : المذهب الموضوعي في اساس مسؤولية الدولة ١٦٣

المطلب الاول : نظرية الضمان ١٦٣

اولا : في الفقه الفرنسي والفقه المصري ١٦٤

ثانيا : في القانون المدني الاردني ومشروع القانون المدني العراقي ١٦٩

المطلب الثاني : نظرية تحمل التبعة ١٧٣

مشروع القانون المدني العراقي يأخذ بنظرية تحمل التبعة ١٨٥

Scanned by CamScanner

الباب الثالث

دعوى المسؤولية وآثارها ١٨٧

الفصل الاول : دفع الدولة مسؤوليتها عن الموظف ١٩٠

المبحث الاول : دفع الدولة لمسؤوليتها بصفة تبعية ١٩١

المطلب الاول : نفي خطأ الموظف ١٩١

اولا : حالة الدفاع الشرعي ١٩٢

ثانيا : حالة تادية الواجب ١٩٤

المطلب الثاني : نفي العلاقة السببية بين خطأ الموظف والضرر ١٩٩

الفرع الاول : القوة القاهرة أو الحادث الفجائي ١٩٩

الفرع الثاني : فعل الغير ٢٠٣

الفرع الثالث : خطأ المضرور ٢٠٦

المبحث الثاني : دفع الدولة لمسؤوليتها بصفة أصلية ٢٠٨

المطلب الاول : لا وسائل مباشرة في دفع الدولة لمسؤوليتها في القوانين المدنية : الفرنسي والمصري والاردني ٢٠٩

المطلب الثاني : الوسائل الخاصة في دفع الدولة لمسؤوليتها في التشريعين الانجليزي والعراقي ٢١١

الفرع الاول : الوسائل المباشرة في دفع الدولة لمسؤوليتها في التشريع الانجليزي ٢١٢

الفرع الثاني : الوسائل المباشرة في دفع الدولة لمسؤوليتها في القانون المدني العراقي ٢١٩

اولا : نفي الدولة للخطأ المفترض في رقابة وتوجيه الموظف ٢٢٠

ثانيا : نفي العلاقة السببية بين خطأ الدولة المفترض والضرر ٢٢٥

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني : الجهة الملزمة بدفع التعويض . ٢٢٨
المبحث الاول : الدولة تتحمل التعويض بصفة نهائية . ٢٢٨
المبحث الثاني : مشاركة الدولة للموظف في عبء التعويض . ٢٤٢
المبحث الثالث : الدولة تتحمل التعويض بصفة احتياطية (رجوع الدولة على الموظف) . ٢٤٦
اولا : في فرنسا . ٢٥٤
ثانيا : في مصر . ٢٥٦
ثالثا : في العراق . ٢٦٤
رابعا : في الاردن . ٢٧٠
مراجع : ٢٧٥

Scanned by CamScanner